

تصحيح بعض قواعد النسب في العربية

د. عبد الجبار توامي

كلية اللغة العربية جامعة الإمام

بالرياض المملكة العربية السعودية

من قواعد النسبة المشهورة عند النحاة القدامى والتي تدرّس بوصفها قواعد مسلّماً بها (لا تقبل النقض أو حتى الجدل!) : النسبة إلى (فعيلة)، والنسبة إلى الجمع، وقد كان لبعض اللغويين العرب القدامى والمحدثين ولجمع اللغة العربية مراجعات دقيقة في وصف ظاهري النسب هاتين وتفسيرهما، ومن ثمّ التععيد لهما، وكان ذلك بمثابة إعادة النظر فيما ذكره النحاة فيهما بدءاً من سيبويه. ونعرض في هذا البحث مع التحليل جهود النحاة القدماء الذين كان من أشهر من تناول منهم مسألتى النسبة هاتين: يونس وسيبويه وابن قتيبة ومالك وابن الحاجب، ويصاحب ذلك التحليل المتأنّقة والنقد لما ذكروه فيهما من وصف وتفسير في إطار مطلبي القاعدة والاستعمال، عسى أن يكون دافعاً لتصحيح النظرة أو تقويم الرأي لمن اقتنع بصحة تلك المراجعات.

والعجيب أن كثيراً من المشتغلين باللغة - بله طلاب اللغة العربية ومدرّسيها - يحسبون الآن أن ما تذكره كتب "النحو والصرف" المدرسية والجامعية في كل أرجاء العالم العربي من قواعد في مسألتى النسب المشار إليهما آنفاً، لاجدال فيها، وأنها مثل قاعدة حذف تاء التأنيث في الاسم المؤنث بها عند النسبة إليه ! ولا

يعلمون أن المسألة فيها نظر بل وجدال بين النحاة واللغويين قديما وحديثا، وأنَّ فيهما قرارات لجمع اللغة العربية لا يقول معظم جهابذة الصرف فيه بما يقوله سيبويه ! وأن الصواب قد يكون خلاف ما استقرَّ فيهما من قواعد مشهورة ! ومن هنا تأتي أهمية التعريف بهذا الموضوع ومراجعته وصفا وتفسيرا، وعرضه بمنهج نقدي تحليلي من خلال مستعمل العربية قديما وحديثا. ونحن اليوم بحاجة ماسة إلى أن تطابق قواعد التركيب والصَّرف التي تدرج في الكتب المدرسية والمقررات الجامعية الاستعمال اللغوي الفصيح في عصرنا هذا، وألا تكون الأولى مناقضة للثاني ! والحال أن كثيرا من القواعد يجب أن تراجع ويعاد فيها النظر في إطار مساعي البحث والتطوير التي ينبغي أن تتواصل، والتي تشد خدمة لغتنا العربية الغالية بتقديمها دانية قطوفها للشداة والناشئة واليافعين من طلابها، بعيدا عن التعصب لقديم أو حديث من الأفكار النحوية، التي هي ليست في النهاية سوى محاولات لوصف القوانين والقواعد اللسانية التي تحكم هذه اللغة، وتفسيرها بعد ذلك في ظلّ الاستعمال اللغوي الفصيح دائم التطور، وهي قد تصيب أو تخطئ عند النظر إليها بالمنهج النقدي الصارم.

- أولا: النسبة إلى (فعيلة) :

يخطئ بعض اللغويين المحدثين اليوم من يقول (البديهي)، وقد خطؤوا هذا الاستعمال لأنه منسوب إلى (البديهة) وهي على وزن (فعيلة)، والمنسوب إليها (فَعَلِيٌّ) كما في ألفية بن مالك:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التَّزَمَ وَفَعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمَ⁽¹⁾

وقد دأب كثير من الكتاب على استعمال صيغة (بدَهي) بدلا من (بدِيهي)، ظنّا منهم أنه هو الصواب وحسب !⁽²⁾ وترى بعضهم يتحذلق فيقيس على ذلك فيقول: "من الطَّبعي أن أقول ذلك" ويستهجن قول من يقول "طبيعي" ظنا منه أنه خطأ شائع يجب تفاديه ! ويلزم بعضهم الآخر الناس أن يقولوا مثلا: "القضايا

العقدية" بحذف الياء نسبة إلى "العقيدة" بزعم أن عدم حذفها خطأ لا يغتفر ! بل وتجرأ البعض بالقول "الشؤون الوظيفية" بدل "الوظيفية" قياساً على (بدهي) و(عقدي) !

والحقيقة أن المسألة ليست بهذه البساطة، إذ لم يخطئ اللغويون كلهم هذا الاستعمال، فبعضهم قديماً صوّبه وصحّحه، وحديثاً فعل كثير منهم ذلك أيضاً، فحتى ابن مالك الذي عمّم في ألفيته حذف الياء في النسب إلى (فعيلة) كما مرّ آنفاً، نراه يقول في سياق آخر مفصلاً الأمر على نحو مغاير: "يقال في فعيلة فعلي، وفي فعيلة فعلي ما لم يضاعفن أو تعدم الشهرة..⁽³⁾ فقيد الحذف فيما قيد بعدم الشهرة، وهذا التقيد بعدم الشهرة ستظهر أهميته الكبيرة في التقييد للنسب لهاتين الصيغتين عند بعض الأولين الذين يبدو أنه قد أخذ عنهم هذا القيد الاستعمالي المهم جداً.

فهذا ابن قتيبة الدينوري يفتن إلى الضابط الاستعمالي السليم للنسبة إلى (فعيلة) فيقول: "وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الهاء أو لم تكن وكان مشهوراً ألقيت الياء منه، تقول في (جهينة ومزينة): (جهني ومزني) وفي (قريش): (قرشي) وفي (هذيل): (هذلي) وفي (سليم): (سلمي)، هذا هو القياس إلا ما أشدوا، وكذلك إذا نسبت إلى (فعليل) أو (فعيلة) من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء مثل: (ربيعة وبجيلة) تقول: (ربعي وبجلي)، و(حنيفة) (حنفي) و(ثقيف) (ثقفني) و(عتيك) (عتكي)، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني".⁽⁴⁾

وقد اعتاد بعض المحدثين على الاستظهار بكلام ابن قتيبة هذا في موضوع النسبة إلى (فعيلة) و(فعليل) في ردّهم على من يخطئ النسبة إليهما بدون حذف الياء نحو (بديهي) و(طبيعي)، فهذا اللغوي العراقي الأب أنستاس ماري الكرملّي نشر مقالة في مجلة المقتطف في مصر⁽⁵⁾ أثبت فيها أن النسبة إلى (فعيلة) على وزن

(فعيلي) ليست شاذة، ثم عرض مئة وثلاثة شواهد تؤيد رأيه، وأكد أن تلك الشواهد ليست كل الوارد، واستند في تأييد رأيه أيضاً إلى قول ابن قتيبة الدينوري المذكور آنفاً⁽⁶⁾.

وتبع مصطفى جواد خطى الكرمللي فقال في هذا الموضوع: "فمن القواعد المتزعزعة التي لم تبين على الاستقراء التام حذف الياء من (فعيلة) غير المضعفة ولا المعتلة العين عند النسبة إليها، فإذا قلت مثلاً: (الحقيقية البديهة) قال لك أحد هؤلاء الناقصة دراستهم إنه يجب أن تحذف الياء من (البديهة) فيكون (البديهة)، فسبب هذا التهور وأمثاله جهل الناقد وأشباهه لحقيقة القاعدة، ففي (أدب الكاتب) لابن قتيبة ما صورته: وكذلك إذا نسبت إلى (فعيل) أو (فعيلة)...⁽⁷⁾

ثم أضاف بعد هذا قائلاً: "فقاعدة النسبة إذن واضحة جداً؛ لأن شرطها هو أن يكون الاسم مشهوراً من القبائل والبلدان وغيرها، فإن لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء، وعلى ذلك وجب أن يقال: (بديهي وغريزي وسليقي وقبيلي وكبير ومليكي وبريدي)، فمن حذف الياء فقد أخطأ وغلط وأساء فهم كلام العلماء ولو كان الحاذف إياي، فكيف يجترئ إذن أحد على أمر الناس بأن يقولوا: (بدهي وقبلي) نسبه إلى (بديهة وقبيلة)؟ هذا هو الجهل الموبق"⁽⁸⁾.

وفي سياق آخر ذكر الدكتور مصطفى جواد أن من المسائل الصرفية التي جلبت الضرر على اللغة العربية في هذا العصر النسبة إلى (فعيلة) غير مضعفة ولا معتلة العين بالواو كـ (الطبيعة)، وكذلك (فعولة) مثل (ركوبه)، وأن جماعة من الصرفيين ومنهم ابن الحاجب في شافيته قد ذكروا أن الياء من (فعيلة) التي على ذلك النحو تحذف يائها عند النسبة إليها، ثم قال: "إن قاعدة حذف الياء من الاسمين المذكورين مع اجتماع الشرطين المذكورين، لم تكن عامة، كما ظنّها ابن الحاجب وغيره بل كانت خاصة بالأعلام المشهورة، لأن العلم من الشهرة والقرينة مالا يؤثر حذف الياء تأثيراً مشبوهاً..."⁽⁹⁾.

أما مجمع اللغة العربي القاهري فقد فهم القاعدة الصحيحة الأصلية التي ذكرها ابن قتيبة في هذا الموضوع، وأورد في قرار شهير ما يلي: "جواز حذف الياء، وإثباتها في النسب إلى فعل بفتح الفاء وضمّها مذكرة ومؤنثة في الأعلام وفي غير الأعلام"، وجاء في تفصيله: "الأصل في النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة، ومراعاة هذا الأصل تقتضي أن يكون النسب إلى (فعل).. مذكرة ومؤنثة بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث في المؤنث، ولكن العرب لم يجرؤوا على هذا الأصل في المشهور من أعلام القبائل والبلدان، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأعلام المشهورة، يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا في هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات وأسماء المعاني إلا في الندرة، على أن من هذا النادر ما ورد بالإبقاء على الياء، فقليل (سليقي) في النسب إلى (سليقة)..."⁽¹⁰⁾ وهذا كلام واضح !

و لم يكتف الجمع بإقرار المبدأ، بل ثبته في معجمه الوسيط حين ذكر كلمة (البدئية) ونصّ على أن (الطبيعي) نسبة إلى (الطبيعة)، ونهج المعجم العربي الأساسي نفس النهج فذكر (بديهي، بديهية، طبيعي وطبيعات، غريزي، وظيفي... إلخ). والملاحظ هنا أن كلمة (طبيعة) وردت في المصباح المنير للفيومي منسوبة بالياء⁽¹¹⁾.

و قد كتب الأستاذ عباس حسن بحثاً معلقاً فيه ومعقباً على قرار المجمع في هذا الموضوع، ردّ فيه على تعليل النحاة لقاعدتهم المصطنعة في النسب إلى (فعل) وهو الاستئصال، بأنه ليس سبباً قوياً من الوجهة الصوتية في إيجاب حذف الياء، وذكر أن مذهب سيويه وجمهور النحاة في قياس النسب إلى (فعل) كـ(أمير) هو بقاء الياء، وأن مذهب المبرد أنك مخير بين حذف الياء وبقيتها قياساً مطرداً، وأن مذهب السيرافي إثبات الياء دائماً⁽¹²⁾. وأضاف الأستاذ عباس حسن بعد هذا أن العرب لم تكن لهم خطة ثابتة في النسب إلى كثير من الكلمات وأن غاية ما حرصوا عليه ألا يقع في معام الكلمة المنسوب إليها وفي بنيتها انحراف جارف

ينجم عنه أن يضل السامع عن الاهتداء إلى صيغتها الصحيحة، وأنه على ذلك نرى لهم أمثلة من الشذوذ في باب النسب مثل: (ربعي) في النسب إلى (الربيع)، (وخرّفي) في النسب إلى (الخریف)، وخلص بعد هذا إلى أن الأصل في النسب هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة المنسوب إليها، وأن مخالفة ذلك إنما يكون عند شهرة الكلمة المنسوب إليها، فلا تكون هناك مظنة للضلال، واستشهد على هذا بكلام ابن قتيبة الأنف الذكر الذي اقترح بناء عليه وعلى كل ما سبق أن تكون قاعدة النسب إلى (فَعيلة) و(فُعيلة) كما يلي: ينسب إلى (فَعيلة) و(فُعيلة) من غير تغيير إلا بحذف التاء الأخيرة، أما ما ورد عن العرب مما هو منسوب إلى أسماء البلدان والقبائل بحذف الياء وجعل الكسرة فتحة، فإننا نحفظه ولا نقيس عليه.⁽¹³⁾

هذا ويلاحظ الدكتور أحمد مختار عمر أن الاستعمال الحديث للكلمات المنسوبة إلى (فَعيلة) يختلف من كلمة إلى أخرى، فهو مثلاً في النسبة إلى (حنيفة) و(صحيفة) و(قبيلة) و(مدينة) يلتزم حذف الياء، فيقال (حنفي) و(صحفي) و(قبلي) و(مدني) ولا أحد ينسب بإثبات الياء فيها، أما كلمات مثل (بديهة) و(طبيعة) و(عقيدة) و(غريزة) و(كنيس) و(كنيسة) و(وظيفة) فالغالب فيها إثبات الياء والقلة القليلة تنسب إليها بحذف الياء. ويضيف الدكتور أحمد مختار بعد هذا، أن الاستعمال القديم ليس بأكثر استقراراً أو اطراداً من الاستعمال الحديث، ففي حين تتحدث المعاجم وكتب النحو عن قاعدة النسبة إلى (فَعيلة) بشروط على (فَعلي) وتضرب المثل بـ (صحفي) و(حنفي) و(ربعي) و(مدني)، نجد أنها تذكر كلمات كثيرة وردت بالنسب مع إثبات الياء بعضها دون خوف الالتباس بشيء، فورد عن العرب (عميري) و(سليقي) نسبه إلى (عميرة) و(سليقة).⁽¹⁴⁾

ويرى بعد هذا الدكتور أحمد مختار عمر أن من الغريب أن المراجع القديمة لا تستشهد إلا ببضع كلمات نسب فيها العرب إلى (فَعيلة) على (فَعلي) وتعطيها الغلبة، فتبني عليها القاعدة في النسب إلى (فَعيلة) وتخرج من النظر نوعين من الكلمات:

- النوع الذي وردت النسبة فيه بدون حذف الياء، ومن ذلك (الحنيفية) كما في الحديث: (أحبُّ الأديان إلى الله الحنيفية السمحة)، ومنه كذلك (السليقية) و(السليمية) و(العميرية).

- والنوع الآخر الذي لم تتحدث فيه المراجع القديمة عن كيفية النسبة إليه وهو الكثرة الكاثرة من الكلمات مثل: (حقيية وخميرة وفريسة وحديقة وجريدة وعصيدة وحصيرة وخريطة وشرعية وقطيعة وخلقية وخميلة وعقيلة وسفينة ووديدة ووليمة وخريده)، وعشرات أخرى من الكلمات. ويطرح تساؤلاً مهماً بعد هذا هو: إذا كان العرب قد قالوا: (ربعي ومدني وصحفي وحنفي)، فهل ورد عنهم أنه لا يقال ضريبي وبديهي ووظيفي وعزيزي... إلخ؟ ويناقش النحاة في تعويلهم على أربع كلمات بنوا عليها قاعدة فيقول: "إنه على الرغم من إجماع كتب النحو على اتباع سيبويه في حذف ياء فعيلة فقد ظهر بالاستقراء الحديث أن ما ورد عن العرب بإثبات الياء أكثر بكثير مما ورد بحذفها". (15)

ويوافق الدكتور أحمد مختار عمر الاقتراح القائل بالقاعدة التالية: "القياس المطرد في النسب إلى (فعيلة) هو (فعيلي) فيما لم يكن علماً أو كان علماً غير مشهور، ويجوز النسب إلى (فعيلة) العلم على (فعلي) إذا اشتهر الاسم شهرة تمنع اللبس، وماورد عن العرب منسوباً بحذف الياء يبقى على ما ورد السماع به ويلتزم". ويعقب على هذا الرأي بأنه الأولى بالقبول وأنه هو الذي تطمئن إليه النفس، واستشهد برأي الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) القائل: "إذا كانت هذه القاعدة (حذف الياء) لا يبنى عليها إلا في الأعلام، وكثرة الشذوذ منها في الأعلام بأعيانها فكيف يبنى عليها في أسماء الجنس كـ(البديهة والقبيلة) (16) والكنيسة)، فإذا جاز حذف الياء في العلم؛ فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره ويعده من اللبس.. فقل: بديهي وقبيلي وكنيسي وسليقي ولا تقل: بدهي وقبلي وكنيسي وطبيعي". (17)

ويحْكَم د. مختار عمر الاستعمال (الفصيح) الحديث في هذه المسألة، فيذكر أن كلمة (ضريبة) لم ترد فيه إلا بالياء، فيقال: العدالة الضريبة والبطاقة الضريبة والقوانين الضريبة.. ولم تسمع بدون الياء في أي عبارة حديثة. (18)

وأخيراً، يستخدم مبدأ أمن اللبس الذي تحدث عنه بعض النحاة عند النسب إلى (فعيلة) مع حذف الياء كالسيوطي والأنباري، في إجازة النسب بدون حذف فيما لم يرد فيه سماع صحيح. فيرى أنه إذا كان النسب إلى (فعيلة) على (فعلي) وإلى (فعولة) على (فعلي)، فإنه يخشى الوقوع في اللبس، مثل: (حدقي) لا يعرف هل هو نسبة لحدقة العين أو للحديقة ؟ و(جزري) لا يعرف هل هو نسبة للجزر أو للجزيرة، فضلاً عن أن النسبة بحذف الياء في (فعيلة) ستباعد بين لفظي المنسوب إليه والمنسوب ؛ مما قد يوقع في خطأ الضبط، بالشكل في النصوص المكتوبة كطبعي ووثقي ووظفي.. ونحوها ! (19)

ويقول د. إبراهيم عوض في مقاله: (أبو النهضة العربية الحديثة رفاة رافع الطهطاوي) عن (رفاعة الطهطاوي): " وفي النَّسَب كثيرا ما نراه ينسب إلى "فعيلة" وصيغة جمع التكسير دون تغيير، مثل: "طبيعي، غريزي، سواحلي، ملوكي، (ذهب) صفائح، طبائعي ... فأما النسب إلى "فعيلة" فقد قرأت في "أدب الكاتب" لابن قتيبة أنك "إذا نسبت إلى فَعِيل أو فَعِيلَة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء، مثل: ربيعة وبَجيلة، تقول: رَبَعيُّ، وبَجَلِيُّ، وَحَنَفَة حَنَفِيُّ، وَثَقِيف ثَقَفِيُّ، وَعَتِكَ عَتَكِيُّ. وإن لم يكن الاسم مشهورا لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني" ... وأنا بوجه عام لا أستريح إلى أن أقول: (طَبَعي، سَلَقِي، عَقَدِي) في النسبة إلى (طبيعة، سليقة، عقيدة)، بل أؤثر إجراءها على أصلها فأقول مثل رفاة: (طبيعي، سليقي، غريزي، عقيدي...)، اللهم إلا الكلمات التي اشتهرت وذاعت ولم يعد الذوق يجد فيها غرابة في الأذن، مثل: (حَنَفِي، بَجَلِي، رَبَعي)، ومعظمها نسبة إلى الأعلام كما في كلام ابن قتيبة.

وفي "الكتاب" لسيبويه أن العرب كانت تقول: (حَنِيفِي وَعَمِيرِي وَسَلِيمِي وسَلِيقِي) ⁽²⁰⁾.

ويذكر أبو تراب الظاهري أنه رأى الإمام ابن حزم يلتزم في (الحلى) الباء في المنسوب إلى (فعيلة) علما، ورأى أن هذا له وجه، ولم يذكره، ⁽²¹⁾ ويبدوا أن الوجه فيه أن ابن حزم التزم الأصل في هذه النسبة كما ورد في بعض الأمثلة عن العرب.

و ذكر الأستاذ محمد خلف الله أنه راجع كتاب "عجالة المبتدئ" وفيه أعلام أهل الحديث فوجد أعلاماً منسوبين إلى (فعليل) بالفتح والضم و(فعيلة) بالفتح ، وفي (فعيلة) % والضم، واستخلص أن حذف الباء في (فعليل) بالفتح والضم 25 % ، وهذا يعني أن الحذف كان في الأعلام المشهورة % بالفتح والضم 75 % . ⁽²²⁾ وفي (فعيلة) % غالبا، ويعدل عن الحذف في غير ذلك، أي في نسبة 25 %

هذا وقد فطن حديثا الأستاذ محمد الأنطاكي إلى القاعدة السليمة في النسبة إلى (فعيلة) وهي: (النسبة إلى فعيلة غير علم: تكون بعدم حذف شيء، نحو: سليقي) ⁽²³⁾ ← بديهي، سليقة ← طبيعي، بديهة ← طبيعة

وإذا عدنا إلى القدماء لتبين الأصل فيما قالوه في هذا الموضوع وهل يخالف ما ذكره ابن قتيبة ومن تبعه من اللغويين المحققين في العصر الحديث ؟ وجدنا أنه يرجع إلى ما قاله سيبويه في الكتاب في (باب ما حذف الباء والواو فيه القياس) : " وذلك قولك في (ربيعة) (ربعي) وفي (حنيفة) (حنفي) وفي (جذيمة) (جذمي) وفي (جهينة) (جهني) وفي (قتيبة) (قتبي) وفي (شنوة) (شنئي) وتقديرها: (شنوة) وشنعي) ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذفه هذه الحروف ؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد... " ⁽²⁴⁾.

ونلاحظ هنا أن التعليل الصوتي الوظيفي (الفونولوجي) الذي علّل به سيوييه لحذف الياء من (فَعيلة) القائم على فكرة توالي التغيير في آخر الاسم المنسوب على صيغتي (فَعيلة) و(فَعولة) لم يستقم له في كثير من الأعلام والمصادر، فاستدرك قائلاً: "وقد تركوا التغيير في مثل (حنيفة) ولكنه شاذٌ قليل، قد قالوا في (سليمة) (سليمي) وفي (عميرة كلب) (عميري)، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث، وقالوا في (خُريية) (خُريي) وقالوا (سليقي) للرجل يكون من أهل (السليقة)".⁽²⁵⁾

ويلاحظ ههنا أن وصف سيوييه لترك التغيير في مثل (حنيفة) بالشذوذ والقلّة، وحكم يونس على عدم حذف الياء في (سليمي) و(عميري) بالقلّة والخبث، يدلّ على أن استقراءهما للظاهرة لم يكن دقيقاً⁽²⁶⁾، وكذلك تفسيرهما حسبما سبق ذكره من نظر دقيق في هذه المسألة لدى اللغويين الخالفين لهما قدماء (كابن قتيبة) ومحدثين (كمصطفى جواد).

فلم يفصل أو يفرّق سيوييه في (باب ما حذف الياء والواو فيه القياس) في (فَعولة وفَعيلة) بين النسبة إلى الأعلام والمصادر، فهو كما يبدو من نقله لكلام يونس، يوافق على عدّ ترك التغيير في (خُريي) و(سليقي) وهما مصدران وليسا علمين، من الشاذّ القليل ! كما أنه في تعليله للحذف لم يأت على ذكر خصوصية الشهرة في الأعلام عند الحذف، ولهذا وصف (ببساطة) عدم الحذف بالقلّة والشذوذ !

وقد علّل أبو البقاء العكبري حذف الياء من (فَعيلة) و(فُعيلة) بالقول: "إذا نسبت إلى (فَعيلة) كـ(حنيفة) أو (فُعيلة) كجهينة حذف الياء والتاء وأبدلت من الكسرة فتحة فراراً من توالي الكسرات والياءات... واختصّ ذلك بالمؤنث لأن تاءه يلزم حذفها في النسب، والتغيير يؤنس بالتغيير أو لأن المؤنث يخفف لثلاً يجتمع ثقل اللفظ والمعنى، فإن كانت العين واوا نحو حويزة لم يحذف لثلاً تنقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإن كان مضاعفاً نحو مديدة لم يحذف كيلاً يلزم الإدغام، وقد خرج منه شيء على الأصل فقالوا في (السليقة) (سليقي)، فأما

(فعولة) نحو (شنوءة) فمذهب سيبويه الحذف والفتح فتقول (شنئي) فرارا من ثقل الضم والواو والكسر والياء.. " ⁽²⁷⁾ ثم علل عدم الحذف من (فعليل) بالقول: " وأما ما لا تاء فيه نحو (قريش) فالجيد أن لا يغير لما ذكرنا من أن التنقل مع التأنيث أكثر وأن التغيير يؤنس بالتغيير، وقد جاء شيء منه محذوفا قالوا (ثقفني) و(سلمي) تشبيها له بفعيلة " ⁽²⁸⁾ ويلاحظ هنا أن العكبري النحوي المتأخر لم يراجع المسألة جيدا، ولم يصف جديدا على كلام سيبويه، اللهم إلا بعض التعليقات التي لم تخرج هي أيضا في مجملها عن تعليقات سيبويه، نحو فكرة أن التغيير يؤنس بالتغيير، ولم ينظر في كلام ابن قتيبة الدقيق في هذا الموضوع الصربي، الخاضع أساسا لضوابط الاستعمال ومطالبه، وليس للتعليقات الصوتية الافتراضية التخمينية التي يسهل جدًا ردّها بما في مستعمل اللغة.

ومن أمثلة العربية الواضحة التي تنصر مذهب ابن قتيبة ومن أخذ به من القدماء والمحدثين، النسبة إلى (مدينة)، قال ابن منظور: (والنسبة إليها مديني.. وإذا نسبت إلى المدينة فالرجل والثوب مديني والطير ونحوه مديني لا يقال غير ذلك) ⁽²⁹⁾، وفي مختار الصحاح: (والنسبة إلى مدينة الرسول مديني وإلى مدينة المنصور مديني) ⁽³⁰⁾، وربما قيل (مديني) والنسبة إلى مدينة أصبهان (مديني) لا غير، وذكر الحموي أنه ربما نسب إلى غيرها هذه النسبة كبغداد ومرو ونيسابور وأن ابن طاهر ذكر بإسناده إلى محمد بن إسماعيل البخاري قال: المديني هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها والمديني الذي تحول عنها وكان منها، وأن المشهور عندنا أن النسبة إلى مدينة الرسول مديني مطلقا وإلى غيرها من المدن مديني للفرق لا لعلة أخرى، وربما رده بعضهم إلى الأصل فنسب إلى مدينة الرسول أيضا مديني ⁽³¹⁾. أقول وفي هذا ردّ واضح على يونس وسيبويه ونصرة لكلام ابن قتيبة، فالنسبة إلى (المدينة) الاسم غير المشهور بالعلمية يكون بعدم حذف شيء، أما النسبة إلى مدينة الرسول (ص) فتكون بحذف الياء لشهرتها، وإلى مدينة المنصور بعدم حذف الياء لعدم شهرتها،

ولهذا نجد سيبويه وأكثر النحاة بعده لم يوفقوا في تععيد النسبة إلى فعيلة ومن ثمّ في تفسيرها !

مقارنة بين الاستعمال الحديث والقديم

وعود إلى الاستعمالات الحديثة للكلمات على صيغة (فعيلة) من غير الأعلام مقارنة بالاستعمالات القديمة كـ "الضريي"، نجد أن لفظ (الضريبة) ورد في المعاجم القديمة، ولم ترد في المصادر القديمة النسبة إليها، ولو وصلنا النسبة إليها لكان الغالب المرجح أن يكون بدون حذف الياء كما هو في الاستعمال المعاصر. وأما لفظ "البديهة" فقد ورد في الاستعمال الحديث كما مرّ آنفا بعدم حذف الياء، ويجب أن يُعلم أن العرب قديما عندما نسبوا إلى البديهة ونظائرها كالطبيعة والغريزة نسبوا بدون حذف الياء، ولم يرد عنهم أبدا أنهم نسبوا إليها بحذف الياء !! ففي أسماء الأعلام ورد في معجم البلدان ⁽³²⁾ (أحمد بن عبد الله البديهي)، وفي نفع الطيب ⁽³³⁾ (ولأهل الأندلس دعاة.. وأجوبة بديهة) و(..مع الطبع البديهي في الشكر..)، وفي المزهرة للسيوطي ⁽³⁴⁾ ناقلا عن إمام الحرمين في البرهان (ومعناه أن يثبت الله تعالى في الصدر علوما بديهة..). وفي تعريفات الجرجاني وهو من المتأخرين ناقلا عن القدماء: (والعلم المحدث.. بديهي وضروري..). ⁽³⁵⁾ وورد عند الفخر الرازي (علم بديهي) ⁽³⁶⁾ وعند ابن تيمية (إن العلم بإمتناع هذا بديهي ضروري) ⁽³⁷⁾ وعند الثعالبي (وإما أن رأى أحد نازلة بديهة) ⁽³⁸⁾ وعند الراغب (إشارة إلى معرفتنا البديهة) ⁽³⁹⁾. فهؤلاء اللغويون المفسرون القدماء الناقلون عمن قبلهم من اللغويين والمفسرين، لم يغلط واحد منهم في نسبة (البديهة) بحذف يائها كما يفعل بعض المتفهبين اليوم !

أما لفظا الطبيعي والغريزي فلم يرد أبدا عن القدماء النسبة إليهما بحذف الياء، والأمثلة في هذا كثيرة جدا نكتفي بذكر بعض منها: في خصائص ابن جني (بالقياس إليها حسية طبيعية) ⁽⁴⁰⁾ وفي فهرست ابن النديم أقدم كتب المصادر على الإطلاق ورد (في جواب مسائل طبيعية..). ⁽⁴¹⁾ وفي المصباح المنير (في البدن

حالة طبيعية⁽⁴²⁾. وفي ديوان الحماسة⁽⁴³⁾ (..وكرمى الذي هو طبعي)، (وهذا خلق طبعي فيه). وفي كتاب الفوائد لابن قيم الجوزية (وكذلك الأفعال الطبيعية كالنوم..)⁽⁴⁴⁾. وفي المثل السائر (واستعان بالحفوظ على الغريزة الطبيعية)⁽⁴⁵⁾. أما "الغريزي والغريزية" فوردتها كثير عند المتقدمين، كصاحب عيون الأنباء في مواضع عدّة⁽⁴⁶⁾. وفي مقدمة ابن خلدون: (وأما تقديم المعاش فلأن المعاش ضروري طبعي)⁽⁴⁷⁾. وعلى هذا نستنكر اليوم بشدة من يقول: البدهي والطبعي والغريزي، زاعما أن هذا هو خلق الأولين، وأن القاعدة والقياس عليها يلزمان بذلك !! فحتى في الاستعمال القديم لا نجد من يقول البدهي والطبعي والغريزي، فكيف نلزم الناس اليوم بقول ذلك؟! ثم هل بإمكان من يقول بذلك أن يتحدث كل الناس في الوطن العربي بأن يخطئهم في قولهم: ضربي بدل ضربتي المستهجنة، التي أقرّ خلافها الجمع اللغوي؟ إنه لا يستطيع، وسيكتب مضطرا بيده أو يقول بلسانه مثلا السياسة الضريبية! هذا ما يقصد بتحكيم الاستعمال الذي قدّمه ابن جني على القياس عندما قال: (وإن شدّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)⁽⁴⁸⁾.

ومن الواضح أن المقصود بما كثر استعماله ههنا التطوّر اللغوي المتأني أصلا من مطالب الاستعمال، وهذا من سنن العربية الكبرى التي أشار إليها كثيرا اللغويون الأقدمون وهم يناقشون الاستعمالات اللغوية التي تبدو في ظاهرها قد خرجت عن أصل القاعدة الذي يفترض القياس عليه، ونجد هذا الأمر واضحا عند الفراء في معاني القرآن وابن قتيبة في أدب الكاتب وتأويل مشكل القرآن وابن جني في الخصائص خاصّة. وتقرير ابن جني أن استعمال ما كثر استعماله أولى في الأخذ مما شدّ في الاستعمال وقوي في القياس إشارة لا لبس فيها إلى ما ذكره المحدثون من أن مطالب الاستعمال مقدّمة على مطالب القاعدة، ومن هنا كانت مناقشات

للملغويين المحدثين من المجمع اللغوية ومن خارجها تأخذ بالحسبان في مناقشتها للاستعمالات اللغوية الحديثة ذلك التقرير المهم الذي يراعي سنة التطور.

وقد قال ابن جني في هذا الإطار أيضا: (وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قوي في القياس، وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمردول مطروح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل)⁽⁴⁹⁾. وانحراف الاستعمال عن أصل القاعدة (القياس) إن وجد في الاستعمالات اللغوية في الحديث ينبغي أن يتساوى في النظر إليه مع القديم لا سيما في الأوساط العلمية والأدبية والثقافية، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية من أهم سننها الخالدة التطور الذي من أهم دواعيه كثرة الاستعمال، وإلا كيف نتعامل مع كثير من الاستعمالات اللغوية المعاصرة التي قذف بها التطور اللغوي وأصبحت تطبع لغة عشرات الملايين من الكتاب والمثقفين في شتى مجالات الحياة؟ هل نخطئهم؟ أم نأخذ بتقرير ابن جني المذكور آنفا؟ وعلى فرض أن قول الملايين اليوم "ضريي" و"وظيفي" و"عملية جراحية" وغير ذلك يقع خارج القياس الذي تتطلبه القاعدة، هل نقبله مغلبين مطالب الاستعمال على مطلب القاعدة كما قرّر ابن جني قديما والمجمعيون حديثا؟ أم نرفضه مصرّين على القول: "ضريي" بدل "ضريي" و"وظفي" بدل "وظيفي" و"عملية جراحية" بدل "جراحية" منافين للذوق العام ومتجاهلين لمطالب الاستعمال فضلا عن القاعدة الصحيحة؟!!

وإذا عدنا إلى الاستعمال الحديث في مثل هذه الموضوعات مرة أخرى وجدناه يعجّ بأمثلة النسبة المذكورة آنفا، من مثل: (التهرب الضريبي، السياسات الضريبية والتنظيمات الضريبية، الاقتطاع الضريبي، الوضع الضريبي، التقارير المالية الضريبية، الإيرادات الضريبية، الإعفاءات الضريبية، القيود الضريبية.. إلخ)، وكل هذا ورد في بحوث محكمة في مجالات علمية ولم نأخذ من العامة!! ويعدّ ذلك امتدادا

لاستعمال القدماء، ويدلّ على أن اللغة في مثل موضوع النسب منوطة بالاستعمال وأنها أوسع من قواعد النحاة وأرحب ! ولا يستطيع أحد أن يكتب مستنكراً هذه الاستعمالات ومصححاً لها بضرورة حذف الياء، ومخطئاً لكل من يقول بها، نافياً أن يكون الاستعمال هو الفيصل ههنا، وملزماً لهؤلاء الباحثين أن يقولوا مثلاً: الإعفاءات الضريبة، والتحليل الوظيفي للسلوك اللفظي والجانب الوظيفي للغة !! وقد ورد في البحوث العلمية المنشورة في أرقى المجلات العلمية ألفاظ من مثل "الطبيعي" ومتصرفاته و"البديهي" ومتصرفاته آلاف المرات، فهل نلزمهم بالقول: طبعي وبدهي !!؟

ثانياً: النسبة إلى (الجمع) :

يناقش بعض المحدثين النسبة إلى (الدول وأمم وعقائد وعمال.. إلخ) (الدولي وأمي وعقائدي وعمال..)، ويرجح النسبة إلى الجمع لأنها أدلّ على المعنى، وردّ على من يرى أن التقيّد بالرجوع إلى المفرد ما هو إلا تزمّت مناقض لناموس بقاء الأنسب.⁽⁵⁰⁾ ويسوق تصويب الدكتور مصطفى جواد قولهم: (القانون الدولي لا الدولي) في قوله: " لأنه منسوب إلى عدة دول.. ويراد بنسبته الدلالة على اشتراك الدول فيه.. وذلك كقول العرب (رجل شعوبي) للقائل بمقالة الشعبية... و(رجل أصولي).. للعالم بالأصول، و(أخباري) للعالم بالأخبار كالمسعودي... فهم لم يقولوا: رجل (شعبي). بمعنى (شعوبي) ولا (أصلي). بمعنى (أصولي)، ولا (خبري). بمعنى (أخباري)، فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعي... وأنت تقول: (دراسة حقوقية).. لا (حقّية)، وسمي عثمان بن جني العلامة كتابه (التصريف الملوكي) وهو مطبوع.. أما (الدولي) بسكون الواو فإنه يستعمل للتمييز عن (الشعبي) و(العربي) و(قانون العشائر) و(الأهلي) وما إلى ذلك..". (1)

واستظهر أبو تراب الظاهري في الرد على من يميز النسبة إلى الجمع بعرض قول ابن الحاجب في الشافية وقول الرضي في شرحها اللذين يقولان برأي

البصريين بضرورة رد الجمع إلى المفرد في النسبة إلا إذا كان علما أو لم يكن له مفرد، وختم بحثه بالأخذ برأي الدكتور مصطفى جواد في استعمال (الدولي)، فقال: " إن استعمال (الدولي) ليس مطردا، فهو دولي إذا أردت تمييزه بين (الشعبي) الدارج وبين (النظامي الرائج)، وهو (دولي) إذا أردت اشتراك الدول في أمر ما ".⁽⁵¹⁾

وفي التعقيب على هذا الكلام يمكن القول إن أصل النسب في العربية أن يزداد في آخر اسم المنسوب إليه ياء مشددة، ومقتضى هذا أن ينسب إلى الجمع وهو باق على حاله، ولكن العرب في فصاحتهم قديما لم يجروا في النسبة إلى المجموع على هذا الأصل دائما، وعدلوا في كثير من الأحيان إلى النسبة إليها بلفظ المفرد.

ومن هنا وقع الخلاف بين المدرستين النحويتين البصرية والكوفية، فرأى البصريون وجوب النسبة إلى المفرد إلا إذا منع من ذلك مانع كأن لا يكون للجمع مفرد ينسب إليه، أو يكون علما دالا على مفرد أو جماعة، وهذا دون مراعاة الفرق في المعنى الوظيفي الدقيق بين النسبة إلى المفرد والنسبة إلى الجمع في الاستعمال. ونسب إلى بعض الكوفيين إجازة النسب إلى الجمع الباقي على جمعيته مطلقا سواء أكان اللبس مأمونا عند النسب إلى مفرده أم غير مأمون، وحجتهم في ذلك أن السماع الكثير يؤيد دعواهم - وقد نقلوا من أمثله عشرات - وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيرا.⁽⁵²⁾

هذا، وقد ارتضى مجمع اللغة العربية في القاهرة رأيا وسطا بين المذهبين، فجاء في أحد قراراته أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان آيين وأدق في التعبير على المراد من النسبة إلى المفرد. وعلّق المجمع على رأي أهل الكوفة بالقول: " أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحده، فيحيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا ردّ إلى واحده، وهذا الأصل العام، فيقال مثلا في النسبة إلى (الملوك): (الملوكي)، وفي النسبة إلى (دول):

(الدولي)، وفي النسبة إلى (الكتاب): (الكتابي)، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحدة، والجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة، كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد، والمنسوب إلى الجمع... " (53)، وبهذا ساوى الجمع بين المذهبين، بأن لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين أو استعمال ما إلا بالوضوح الوظيفي والبعد عن اللبس.

ويرى الأستاذ عباس علي السوسوسة أن مقولة أن الكوفيين يميزون النسب إلى الجمع أسطورة شائعة تتردد لدى الباحثين المتأخرين والمحدثين، وتقول بما هيئات علمية لها وزنها (مثل مجمع اللغة العربية القاهري). ويرى أن حقيقة الأمر أن المنسوب إلى الجمع كان قليلا في عربية عصر الاحتجاج، لأن العرب لم يكونوا يحتاجون في النسب إلى الجمع في غير الحرفة إلا نادرا، ثم أخذ يزداد مع ظهور العلوم عند العرب ونشأة المدن الكبرى وكثرة الحرف بها والحاجة إلى مصطلحات علمية، وأن النحاة متفقون على ردّ الجمع إلى الواحد قبل النسب إليه. وكانت في عصر الاحتجاج ألفاظ قليلة منسوبة إلى الجمع أولوها تأويلات شتى، أهمها: إذا جرى مجرى العلم كأنصاري، إذا لم يكن له مفرد من لفظه كأعرابي، ما له واحد شاذ كملاح. ويرى أن استقرار ما في كتب النحو لا يؤيد ما ذهب

إليه المجمع القاهري من أن إجازة النسب إلى الجمع مذهب الكوفيين، إذ لم يرد فيها ذلك ولا سمّا لنا علما بعينه. (54) وقد ألف بحثا عنوانه (النسب إلى الجمع في العربية)، (55) بين فيه استخدام الأدباء والفقهاء والأصوليين والمؤرخين والأطباء والرحالة والفلاسفة للنسب إلى الجمع بكثرة. والحقيقة أن ابن بري يفهم من تعليقه على تخطئة الحريري من قال (صُحُفي) عندما قال: " والمخالف لهم - أي للبصريين - متحيز إلى فئة مستقلين بنصرة ما ذهبوا إليه، وحسبه هذا عذرا، فلا معنى لتكثير أغلاط الخاصة " (56)، ويفهم ههنا أن الرأي المخالف للبصريين هو رأي الكوفيين. وقد نسب الشهاب الخفاجي إلى ابن بري أنه قال: " إن

الكوفيين جوزوا النسب إلى الجمع مطلقاً⁽⁵⁷⁾. وقال السيوطي: "وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً وخرج عليه قول الناس (فرائضي) و(كُتبي) و(قلانسي)".⁽⁵⁸⁾ وأجاز بعض النحاة أن ينسب إلى جمع التكسير على لفظه، مع وجود مفرد قباسي له،⁽⁵⁹⁾ وإن كان النحاس قد ذكر أن النحويين شرطوا جميعاً في النسب إلى الجمع أنك تنسب إلى واحدته فتقول في النسب إلى (المساجد) (مسجدي) وإلى (العلوم) (علمي) وإلى (الفرائض) (فرضي)⁽⁶⁰⁾.

هذا وقد فات البصريين والذين تابعوهم أن النسبة إلى الجمع قد يبدو فيها معان غير رفع اللبس، لا تؤديها النسبة إلى المفرد كتعظيم المنسوب، نحو أن تصف شخصاً لقي حظوة ومكانة عند ملوك متعددين بأنه (ملوكي)، وتراه أدل على تعظيمك من قولك (ملكي)، أو تحقيره نحو أن تصف أخلاق شخص يضع نفسه مواضع المهانة بأنها (كلابية)، وتراه أبلغ في ذمه من قولك (كلبية).⁽⁶¹⁾

ويرى الدكتور مصطفى جواد أن من المسائل الصرفية التي أورثت دهرها العربية وهناً واضطراباً وخصوصاً في هذا العصر، هذه النسبة المزعومة أنها يجب ردّ الجمع فيها إلى المفرد، حتى أوجبت جماعة من شدة الصرّف أن يقال (دولي)، مع أن المراد هو النسبة إلى الجمع لا المفرد، كقول العرب قديماً فلان (الشعوبي)، وكقولهم حديثاً (الحقوقي)، وكقول الجاحظ (الملوكي).⁽⁶²⁾

ويرى الأستاذ هادي العلوي أن اللغويين باشتراطهم اقتصار النسبة على المفرد دون الجمع في الوقت الحاضر، يجبرون الكتاب تحت طائلة هذا الاشتراط أن يقولوا: (طالبي) بدل (طالبي)، و(دولي) بدل (دولي)، و(عقيدي) بدل (عقائدي)، وأن النسبة إلى الجمع تقتضيها أوضاع معينة توجب التمييز في الدلالة كأن تقول: (أثري) ونقصد موقعا أو شيئاً قديماً، و(آثاري) ونقصد المشتغل بعلم الآثار، و(غاباتي) للمشتغل في الغابات، و(غابي) لما يختص بالغابة، مثلاً (شجر غابي) و(موقع غابي) و(منطقة غابية)، وعلى هذا الغرار: (دستوري) و(دساتيري)،

و(رياضي) و(رياضياتي) (لمنع الخلط بين المشتغل بالرياضيات والمشتغل بالرياضة البدنية)، و(ساعاتي) بدل (ساعي) لأن المفرد ملبس.⁽⁶³⁾

ويرى الأستاذ محمد الأنطاكي أنه يجوز النسبة إلى الجمع إذا أريد التفريق بين النسبة إلى المفرد والنسبة إلى الجمع، فينسب إلى المفرد والجمع كل بلفظه، نحو: (كتابي). بمعنى المؤمن بأحد الكتب السماوية، و(كُتبي). بمعنى المتعاطي تجارة الكتب، و(دُولي). (بمعنى شيء داخلي يتعلق بالدولة الواحدة، و(دُولي). بمعنى الشيء الخارجي المتعلق بكتلة من الدول.⁽⁶⁴⁾

ويذكر الدكتور أحمد مختار عمر أن كثيرا من اللغويين يخطئون كلمات مثل: (دُولي وصحفي وكُتبي) مما نسب إلى الجمع مستنديين إلى رأي البصريين الذين يحنمون ردّ الجمع إلى مفردة أولا ثم النسب إلى المفرد، ويرى أن رأي الكوفيين الذي يسمح بالنسبة إلى الجمع أولى بالاتباع هنا، لأنه يفتح بابا في النسب لا يضرّ بل يفيد.⁽⁶⁵⁾ ويحكم د. مختار عمر الاستعمال الحديث في هذه المسألة، فيذكر أن كلمة (وثيقة) يندر فيها النسبة إلى المفرد، ويفضل المعاصرون فيها النسب إلى الجمع، فيقال: بحث وثائقي ودراسات وثائقية.⁽⁶⁶⁾

وقول أبي تراب الظاهري في ختام حديثه عن النسبة إلى الجمع: "إن استعمال (الدُولي) ليس مطردا، فهو (دُولي) إذا أردت تمييزه بين الشعبي الدارج وبين النظامي الرائج، وهو (دُولي) إذا أردت اشتراك الدول في أمر ما"⁽⁶⁷⁾، اعتراف بأن النسبة سواء أكانت للمفرد أو للجمع منوطة القاعدة فيها بالمعنى المقصود تحقيق أمن اللبس فيه، وليست خاضعة للقاعدة الشائعة أن الجمع إذا كان له واحد قياسي نسب إلى ذلك الواحد وجوبا، فمن يأخذ بهذه القاعدة يكون قد أهدر المعنى وتعرض للّبس ومجانبة الذوق السليم، فليس من الذوق السليم القول اليوم: (الاتحاد العاملي) بدل (العمّالي)، و(الاتحاد الطالبي) بدل (الطلابي) و(العملية الجراحية) بدل (الجراحية)، لأن الاستعمال هو الفاصل هنا كما بين ابن

جني، فضلاً عن أن النسبة إلى الجمع تكون في كثير من الأحيان أدق تعبيراً من النسبة إلى المفرد.

ويجب أن يُعلم بعد هذا أن رأي بعض اللغويين المتشددين القائلين بعدم جواز النسبة إلى الجمع وأن النسبة لا تكون إلا للمفرد، حسب ما جرى عليه العرب قديماً، لا يجدي نفعا إزاء ما تحتمه ضرورات الدقة والتحديد التعبيريين وكذا الجمال والأناقة في الصياغة اللذين يفرضهما الذوق السليم في اللغة المعاصرة، والعرب أنفسهم قد التجؤوا أخيراً إلى النسبة للجمع بدافع الضرورة اللغوية نسبةً المنبثقة عن الحاجة إلى التدقيق والتحديد خاصة، فقد قالوا (جنائزي) الذي هو جمع (جنازة)، وقد أورد الإمام اللغوي محمد مرتضى (إلى جنائز) الزبيدي في معجمه (تاج العروس) ما يلي: "الجنائزي من يقرأ أمام الموتى منهم"، وورد كذلك لفظ "محمد بن محمد بن المأمون الجنائزي وأبو علي الجنائزي"⁽⁶⁸⁾ (جنائزي) في (المعجم الوسيط) الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة مع الشرح التالي: "الجنائزي: من يقرأ أمام الجنائز، واللحن الجنائزي لحن يعزف أمام الجنازة"⁽⁶⁹⁾. ولقد كان في وسع أولئك اللغويين أن ينسبوا إلى المفرد فيقولوا (جنازي)، لكنهم تركوا النسبة إلى المفرد وخصصوا النسبة إلى الجمع للدلالة على شيء خاص من شؤون الجنازة.

(كُتِبَ) الذي هو وضرورات وظيفية أو جمالية ذوقية قالوا (كُتِبِي) نسبة إلى (كتاب)، ولو قالوا (كتابي) لدل اللفظ على الواحد من أهل الكتاب (اليهود جمع (طُرُق) جمع (طريق)، ولم يقولوا: (والنصارى)، وقالوا (طُرُقِي) نسبة إلى (ساعة)، ولم يقولوا (ساعي) جمع نسبة إلى (ساعات) (طريقي)، وقالوا: (ساعاتي) الذي يستعمل اليوم وصفا للحجم، فيقولون (الحجم الساعي)، و(نظاراتي) نسبة إلى (نظارات) جمع نظارة، ولم يقولوا (نظاري). إذن النسبة إلى الجمع أو المفرد في الفصحح الحدث قد تخضع لسلامة الذوق والمطالب الجمالية؛ فلاستعمال الحديث يختار في النسبة إلى أحدهما الأقرب إلى الذوق السليم، فمثلاً لم ترد

النسبة إلى المفرد في العربية المعاصرة إلى (المعلومة)، فلم يقولوا (معلومية) مثلاً، بل نسبوا إلى الجمع فقالوا (معلوماتية)، ولم يقولوا (معلومية) لأن الجمع هو المقصود أيضاً. وقالوا (صُحفي) ولم يقولوا (صحفي)، وإذا نسبوا إلى (صحيفة) اقتضى الذوق أن يقولوا (صحفي) بحذف الياء خرقاً للقاعدة التي ذكرها ابن قتيبة، لأن مطالب الاستعمال هنا تغلبت على مطالب القاعدة.

هذا وقد نسب المحدثون إلى (أمم) فقالوا (أممي)، ولو نسبوا إلى المفرد لوقع اللبس في المعنى، لأن (الأممي) له معنى مختلف، ونسبوا إلى (الشباب أو الشبان) فقالوا (المنظمات الشبابية) أو (الشبانية)، ولم يستغ الاستعمال الحديث النسبة إلى المفرد، فلا أحد يقول (المنظمة الشابة)، وقالوا (رابطة الحقوقيين) ولم يقولوا (الحقّيين)، وقالوا (الأعمال الرجالية) ولم يقولوا (الرجلية)، وقالوا: (نظام عشائري) ولم يستسيغوا (عشيري)، وقالوا (جواهري) ولم يقولوا (جوهري)، وقالوا (وجه ملائكي) ولم يقولوا (ملكي) لأن له معنى آخر، وقالوا (صناديقي) لمن يصنع الصناديق، ولم يستسيغوا (صندوقي)، وهلمّ جرّاً.

وإذا نظرنا فيما يكتبه الكتاب والأدباء والأساتذة والباحثون وجدنا النسبة إلى الجمع فاشية عندهم، فيرد على سبيل المثال في مقالاتهم الطلابي والعمالي والجراحي والعقائدي والقبوري والحقوقي والرجالي وغير ذلك، فهل يجوز أن نخرق مطالب الاستعمال والذوق العام ونلزم أصحابها بالقول: الطالبي والعاملي والجرحي والحققي والرجلي !!؟

الترجمة والنسبة إلى الجمع:

ومبدأ التفريق بين النسبة إلى المفرد والنسبة إلى الجمع تظهر أهميته القصوى لدى المشتغلين بالترجمة على الخصوص والإعلاميين السمعيين على العموم، فالذين (بدلاً من أن يقولوا international لتأدية معنى اللفظ الفرنسي ((دُولي)) يقولون يقابل في اللغة الفرنسية على الأصح (دُولي) (دُولي) جانبوا الصواب، ذلك أن لفظ

(دولة)، كما أن لفظ (Etat بمعنى الذي هو صيغة النسبة إلى لفظ (étatique) لفظ (صيغة النسبة إلى (دُول)، ولهذا لا يسوغ استعمال (دُولِي) لترجمة اللفظ (دُولِي) (Etat لترجمة لفظ () مع استعمال لفظ (دولة) international الفرنسي () بـ (دُولِي) بدلاً من international والمترجمون المتشبهون بمقابلة اللفظ الفرنسي (دُولِي) يجدون أنفسهم في مأزق عندما يكون عليهم أن يترجموا اللفظ الفرنسي (، فيعملون للخروج من هذا المأزق إلى مقابلته بلفظ (حكومي) الذي (étatique) (، ولسنا في حاجة إلى تبيان (gouvernemental) يقابل على الأصح اللفظ الفرنسي (من ناحية (gouvernemental) و (étatique) الفوارق التي بين اللفظين الفرنسيين (اللغة ومن ناحية الأنظمة الدستورية، فهي أوضح من أن تفسر. وقد يجيزون النسبة إلى الجمع لترجمة بعض المصطلحات التي تقتضي النسبة إلى المفرد لا إلى الجمع (مِهَن) جمع (مِهْنَة)، وذلك لترجمة اللفظ نسبة إلى وذلك مثل قولهم (مِهَنِي) لترجمة لفظ (، في حين ينبغي أن يقولوا (مِهَنِي) professionnel الفرنسي (، الذي يعني النسبة إلى (مِهْنَة واحدة)، وأن يقولوا: (مِهَنِي) professionnel وقد (، الذي يعني النسبة إلى مجموعة من المِهَن interprofessionnel لترجمة لفظ (لترجمة اللفظين معا. والصحيح من (مِهَنِي) يقع الخلط في الترجمة، فيستعملون لفظ (لإفادة معنى (، و (دُولِي) international (لإفادة معنى (دُولِي) كل ما سبق أن يقولوا (و (مِهَنِي) لإفادة معنى (professionnel (، و (مِهَنِي) لإفادة معنى (étatique) (و (مِهَنِي) لإفادة معنى (interprofessionnel⁽⁷⁰⁾).

ويجدر بنا أن نشير بعد كل ما سبق إلى أن سيبويه قال في باب الإضافة إلى الجمع: "اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحد الذي كسر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قَبْلِيَّ وَقَبْلِيَّةٌ لِلْمَرْأَةِ، ومن ذلك أيضاً قولهم في أبناء فارس بنوي، وقالوا في الرَّبَّاب: رَبِّي، وإنما الرَّبَّاب جماعٌ

وواحد رُبَّةً فنسب إلى الواحد وهو كالطوائف، وقال يونس: إنما هي رُبَّةٌ وربابٌ كقولك جفرة وجفار وعلبة وعلاب والرُبَّةُ الفرقة من الناس " (71)

وقرر سيبويه القاعدة النهائية للنسبة إلى الجمع بالقول: " وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت مسجدي ولو أضفت إلى الجُمع قلت جُمعي كما تقول ربي وإن أضفت إلى (عُرَفاء) قلت (عَرِيفي)، فكذلك ذا وأشباهه، وهذا قول الخليل وهو القياس على كلام العرب " (72)، ولا يلام سيبويه في هذا، لأنه كان يقعد لمرحلة كان العرب أغلب ما ينسبون إليه هو المفرد لا الجمع، ولم يلاحظ هو والخليل مجمل الضوابط الوظيفية والذوقية الجمالية التي تحكم النسبة إلى الجمع، ما عدا ما ذكره من أن النسبة إلى العلم بلفظ الجمع، أو النسبة إلى الجمع الذي لا يعرف له مفرد. (73) وقد حاول السيرا في التعليل لما ذكره سيبويه والخليل بأن لفظ الواحد أخفّ فنسبه إلى الواحد (74). بيد أن الواقع الاستعمالي كثيرا ما يبين عكس ذلك!

وقد تبعهما النحاة الخالفون في هذا وراحوا يعللون لقولهما ما شاء لهم التعليل، من دون النظر إلى مطالب الاستعمال الوظيفية أو الجمالية ! فقد علل العكبري النسبة إلى الجمع بالقول: " فإن نسبت إلى جمع مثل رجال وفرائض رددته إلى الواحد لوجهين: أحدهما أن النسب ينقل إلى الوصف والوصف هنا يصير واحدا لأن الموصوف واحد فينبغي أن يكون اللفظ مفردا ليطابق المعنى، والثاني: أن الجمع والنسب معنيان زائدان فلم يجمع بينهما فرارا من الثقل ولا لبس لأن الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع، وليس المراد في النسب الدلالة على الجمع بل النسب إلى الجنس، فيصير في ذلك كالتمييز، فإن الواحد فيه يغنى عن الجمع، فأما مدائني وأنباري فجاز لما سمي الواحد بالجمع " (75). وهذا الكلام يتركز على التحكيم العقلي الافتراضي، الذي يغفل حقائق الواقع الاستعمالي، التي يُرى فيها اللبس واضحا في كثير من الأمثلة التي يقع فيها النسبة إلى الواحد بدل الجمع، كما تبين آنفا !

وقد قال أبو حيان في ضابط النسبة إلى الجمع " بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي، إذ لو قيل فيه عربي ردّا إلى المفرد، لالتبس الأعم بالأخص لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب ⁽⁷⁶⁾. وهذا الضابط ينطبق - بغض النظر عن صحّة المثال المضروب له - على كثير من الأمثلة القديمة أو المعاصرة التي ذكرناها أنفاً، يكون فيها الردّ إلى المفرد قبل النسب يغيّر المعنى ويؤدّي إلى اللبس، نحو: الأممي، الملائكي، الكُتبي، الساعاتي، الآثاري.. إلخ.

وقاعدة النسبة إلى الجمع التي قرّرها الخليل ويونس وسيبويه والنحاة بعدهم إلّا ثلّة من النحاة ناقضتها، يُعتقد أن أكثرهم كوفيون، هذه القاعدة يبدو بعد الذي سبق ذكره أنّها كانت خاصّة بعربية تلك المرحلة، ولا تصلح بحرفيتها لعربيتنا المعاصرة. والملفت للانتباه اليوم ما يرد في كتب الصّرف الحديثة، التي يردّد أصحابها نفس كلام سيبويه والنحاة بعده، غير ملتفتين لقرارات المجمع اللغوي ولا إلى ضرورات الاستعمال اليوم، التي حملت مجمع القاهرة نفسه بما فيه من جهابذة البحث النحوي العربي الحديث على إعادة النظر في المسألة، وتقرير غير ما ما تقرّر سالفاً عند نخاة القرنين الثاني والثالث الهجريين، فنجد مثلاً الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه (شذا العرف في فن الصرف) لا يزيد على القول: " وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع كقومي ورهطي.. أو اسم جنس كشجري.. أو جمع تكسير لا واحد له كأبائيلي.. أو علما كبساتيني.. أو جارياً مجرى العلم كأنصاري، أو يتغير المعنى إذا نسب إليه كأعرابي ". ⁽⁷⁷⁾

ويقرّر كتاب آخر حديث جداً في الصرف أن جمع التكسير يندر النسبة إليه، من ذلك: (التصريف الملوكي)، وأن المشهور هو أن الاسم إن كان دالاً على الجمع ردّ إلى المفرد نحو: (طلاب) (طالبي)، رغم أن الاستعمال الحديث لا يجري على هذه النسبة كما ذكر آنفاً، إذ يقال: (المنظمات الطلابية) و(النشاطات الطلابية)، ولا أحد يقول (المنظمات الطالبية) أو (النشاطات الطالبية)!. ولكن

الجيد في هذا الكتاب أنه يختم الحديث عن النسبة إلى الجمع بالقول إن الحاجة نشأت في الوقت الحاضر إلى النسبة إلى الجمع مثل: (دولي) أي: عالمي، لاختلافه عن مدلول (دولي) نسبة إلى (دولة)، وقالوا (ساعاتي) نسبة إلى (الساعات).⁽⁷⁸⁾ ونضيف إلى ذلك أنهم قالوا: رجل طُرقي والطُرقي، نسبة إلى جمع الطريقة (كالطرق الصوفية)، وفروا من أن ينسبوا إلى المفرد لدواع جمالية ذوقية وربما وظيفية، كما نسب البعض إلى العلماء، فقالوا: المؤسسة العلمائية، ولم يستسيغوا النسبة إلى المفرد "العالم" !

ثبت بالمصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1993.

- أدب الكاتب، ابن قتيبة، مطبعة السعادة - القاهرة 1963 م.

- الارتشاف لأبي حيان الأندلسي ص 289/1، تح: مصطفى النحاس، مطبعة المدني، ط1، 1408، القاهرة.

- إعراب القرآن للنحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1988.

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار القلم، بيروت، ط1، 1984.

- تاج العروس للزبيدي، تح: عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط2، الكويت، 1986 م.

- التسهيل لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1388 هـ.

- التعريفات للشريف الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1992م.
- تفسير الثعالبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- التفسير الكبير للفخر الرازي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1421 هـ.
- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص، تح: أحمد طه حسنين سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1411هـ، 193 .
- الخصائص لابن جني، تح: علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- الدراسات اللغوية في العراق د.عبد الجبار القزاز دار الرشيد بغداد1981.
- دراسات في اللغة محمد الخضر حسين، المطبعة التعاونية، دمشق1975.
- دروس في علم الصرف، د.أبو أوس إبراهيم الشمسان، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1997.
- ديوان الحماسة
- شذا العرف في فن الصرف الحملاوي، مؤسسة علوم القرآن دمشق بيروت، ط1.
- شرح درة الغواص ص 198-199، للشهاب الخفاجي، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، ط1، 1299هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح: أحمد مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
- العربية الصحيحة د.أحمد مختار عمر عالم الكتب القاهرة ط1، 1981.
- عيون الأنباء في أخبار الأطباء لابن أبي أصيبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، 1978م.

- في أصول اللغة مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة 1969.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية لخالـد العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1423.
- قرى الضيف لعبد الله بن محمد بن قيس، تح: عبد الله بن محمد المنصور، أضواء السلف، الرياض، ط1 1997.
- كبوات اليراع، أبو تراب الظاهري، نادي جدّة الأدبي، ط1، 1982.
- كتاب الفوائد لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكتاب سيبويه، ت عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كتب ورسائل وفتاوى ابن ابن تيمية في التفسير، تح: عبد الرحمن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط2.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تح عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.
- لسان العرب لابن منظور، ط1، دار صادر، بيروت.
- المباحث اللغوية في العراق د. مصطفى جواد، مطبعة العاني بغداد، ط2.
- المثل السائر لابن الأثير، المكتبة العصرية، بيروت، 1995.
- مجلة جذور التراث، نادي جدّة الأدبي، ع9 ربيع الآخر 1423هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مع74 ج2.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي بيروت، ط3.

- مختار الصحاح للرازي، تح: أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1 2002م.
- المصباح المنير، الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- معجم الأخطاء الشائعة، العدناني، مكتبة لبنان بيروت ط 1، 1985.
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، العدناني مكتبة لبنان، بيروت، ط 1، 1984.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب دار العلم للملايين، بيروت ط 1، 1983.
- المعجم العربي الجديد هادي العلوي، دار الحوار، اللاذقية ط 1، 1983.
- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية القاهري، دار المعارف القاهرة 1972.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تح: محمد كيلاي، دار المعرفة، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط 5، 1984م.
- من بديع لغة التتريل د. ابراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة بيروت ط 1، 1984.
- النحو الواقعي، عباس حسن دار المعارف، القاهرة ط 6.
- همع الهوامع للسيوطي، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

- مواقع الأنترنت:

1- www.arabicwata.org/arabic - موقع

2- maktoob.com - "مدونة مكتوب" في الموقع: